المحاضرة رقم (2): المحور الأول- مدخل لدراسة التحليل المالي

ماهية التحليل المالي

للتحليل المالي كغيره من التقنيات أو العلوم مرجعية تاريخية وتعريف اختلف العديد من الباحثين في تحديده وفيما يلي بيان ذلك:

- **نشأة التحليل المالي:** تعود نشأة التحليل المالي إلى نهاية القرن التاسع عشر حيث استعملت النسب المالية في معرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها و ذلك استنادا إلى الكشوفات المحاسبية ، ومع التطور الصناعي و التجاري اتضح عدم كفاية هذا التحليل و ظهر في بداية العشرينات من القرن العشرين بعض الدراسات المبنية على العديد من المؤسسات وعلى النسب المختلفة المستعملة من قبل لتطويرها واستخدامها بشكل أفضل، بحيث تم تصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية أو النواحي الجغرافية مما يساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة ، و كان للازمة الاقتصادية العالمية اثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي ، وفي سنوات الثمانينات زاد الاهتمام به بسبب الاهتمام بالتضخم و تأثيره على أسعار الفائدة و على قرارات الاستثمار كل هذا أدى إلى خلق نظرة جديدة لتحليل المالي، وعموما فإن المرجعية التاريخية لنشأة التحليل المالي تشير إلى أنّ نشأته ترجع إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-الثورة الصناعية: أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع و تمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح و وفورات الإنتاج الكبير، و بذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشاة فردية صغيرة على شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، و قد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً لنقص خبرتهم إلى تعويض سلطة إدارة المنشأة إلى مجلس إدارة مستقل و أصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المنشأة و مدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها و بالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم و تفسير النتائج لتحديد مجالات قوة المنشأة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي و نتيجة أعمالها.

2-التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية: لما كان نجاح واستمرار وجود شركات مساهمة مرهون بثقة المساهمين، لذلك فقد تدخلت الحكومات من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية جموع المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضاً بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية ومدى التفصيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها.

3-الأسواق المالية: تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة و لذلك يحتاج المستثمرون الحاليون و المتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع منشآت الاعمال التي تتداول أسهمها في السوق المالية ، و لإرضاء هؤلاء المستثمرين، نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات منشآت الأعمال مالياً لتحديد مدى قوة هذه المنشآت أو ضعفها ، و على ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب و العرض للأوراق المالية في السوق.

4-<u>الائتمان</u>: إن انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل و لفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصاريف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي النقدي للمنشآت الطالبة لهذا النوع من الائتمان، و لذلك قد ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية و في ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض و التسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المنشآت، و لهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمنشآت الطالبة لمساعدة المصارف.

<u>تعريف التحليل المالي</u> اختلف الباحثون وأدباء المجال المالي في إعطاء تعريف موحد للتحليل المالي، حيث:

- عرفه محمد إبراهيم عبد الرحيم التحليل المالي بأنه:" فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمنشاة معينة عن فترة أو فترات ماضية بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المنشأة خلال فترة الدراسة والتنبأ بنتيجة أعمال ونشاط المنشأة عن فترات مقبلة ولا يسمح عادة للمحلل المالي بالحصول على البيانات الداخلية الغير منشورة.
- أما محمد مدحت غسان الكيري ودلال عسان الحيزي فقد عرفا التحليل المالي على أنه: "مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.
- في حين ينظر عبد الغفار الحنفي إليه على أنه :"عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية، المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل القومي) إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة في عملية اتخاذ القرار.
- كذلك تطرق محمود الخلايبة للتحليل المالي وقام بتعريفه على أنه: "أداة لتفسير القوائم المالية، ومعرفة العلاقة بين مضامينها، ومدلولات الأرقام الواردة فيها، و العلاقات بينها، ويوفر التحليل المالي معلومات تساعد في تقدير قيمة المنشاة، و تقييم مركزها المالي، و مدى فعالية أنشطتها المختلفة و كفاءتها".

مما سبق يمكننا القول أنّ التحليل المالي هو عملية تحويل ذلك الكم الهائل من البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات وكم أقل يستعمل كأساس لتشخيص واتخاذ القرارات المالية.

<u>أهداف التحليل المالي واستعمالاته</u>

<u>أهداف التحليل المالي:</u> تعتبر نتائج التحليل المالي أو ما يعرف بمخرجات التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها في تشخيص وضعية المؤسسة المالية وكذا اتخاذ القرارات المالية والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد. وعليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.
- تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل.
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها.
- يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية و النوعية لمتخذي القرار.

- تقييم صلاحية السياسات التشغيلية و المالية التي تتبعها المنشأة من خلال تقييم كفاءة الأنشطة التسويقية و الإنتاجية و المالية لها.[1]

<u>استخدامات واستعمالات التحليل المالي:</u> يمكن استعمال التحليل المالي لعدة أغراض أهمها[2]:

1-التحليل الائتماني (CREDIT ANALYSIS): ويهدف التحليل الائتماني إلى التعرف على مقدرة المدين على السداد أي الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المقرض.

2-التحليل الاستثماري (INVESTMENT ANALYSIS): يستعمل التحليل المالي في تقييم الاستثمار في أسهم الشركات وإسناد القرض وبالتالي تقييم المؤسسات نفسها والذي يعود بالفائدة على الأفراد والشركات.

3-تحليل الاندماج و الشراء (MERGER & ACOQUVISTION ANALYSIS): قد ترغب شركة في شراء شركة أخرى أو بانضمام شركة أو أكثر معاً لتكوين شركة جديدة و هنا لا بد من تقييم كل شركة و تقدير الأداء المستقبلي لها.

4-تحليل تقييم الأداء (PEREORMANCE ANALYSIS): إن تقييم أداء المؤسسة يعتمد على تقييم ربحيتها و كفاءتها في إدارة موجوداتها، و توازنها المالي و سيولتها و هذا لا يتم إلا من خلال استخدام أدوات التحليل المالي.

5-التخطيط: تتعرض المؤسسات إلى تذبذبات مستمرة في أسواقها مما [3] يتطلب منها إعداد الخطط الكفيلة بمواجهة هذه التغيرات و لا يتم ذلك إلا من خلال تحليل أداء المؤسسات في السنوات السابقة باستعمال أدوات التحليل المالي.[4]

<u>أدوات التحليل المالي وخطواته</u>

للتحليل المالي عدة أدوات يتم استخدامها من قبل المحلل المالي كما يتوجب علي هذا الأخير اتباع خطوات علمية مناسبة في تحليله للوضع المالي للمؤسسة وفيما يلي بيان ذلك:

- **<u>أدوات التحليل المالي:</u>** من أجل الوصول إلى قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة المؤسسة نحو تحقيق أهدافها، على الإدارة المالية للمؤسسة أن تستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنها من الحصول على المعلومات اللازمة للقرار.

من أهم الأدوات التحليلية الممكن استعمالها لهذه الغاية [5]:

<u>1</u>-مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة(COMPARATIVE FINANCIAL STATEMENT ANALYSIS): تبين هذه الأدلة التحليلية التغيرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لسنة خلال سنوات عديدة، وذلك من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة، تساعد هذه المقارنة في التعرف على مدى التقدم أو التراجع الذي تحققه المؤسسة على مدى سنوات حياتها.

---

[1] خالد الراوي و يوسف سعادة، (2000): التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي، (الطبعة الثانية)، دار المسيرة للطباعة و النشر، الأردن، ص 1.

[2] عبد الحليم كراجه و آخرون، (2006): الإدارة و التحليل المالي -أسس، مفاهيم، تطبيقات- ، (الطبعة الثانية)، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، ص ص 157، 158.

[3] عبد الحليم كراجة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 158.

[4] محمد عبد الخالق، (2010): الادارة المالية، بدون طبعة)، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، ص 209

[5] محمد عبد السلام أحمد و إبراهيم السيد، (2017): إدارة الموارد المالية، (الطبعة الأولى)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص 46.

2- الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات_ التحليل الهيكلي (Stsuctural Analysis /Common Size Balamce Sheet): و تقدم هذه الأداة معلومات هامة عن التركيب الداخلي للقوائم المالية و ذلك من خلال تركيزها على عنصرين رئيسين هما:

أ. مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف البنود من قصيرة الأجل وطويلة الأجل وحقوق المساهمين.

ب. كيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من متداول وثابتة وأخرها.

3- **قائمة التدقيق النقدي (Cash-Flow Statement):** يعتبر هذا التحليل بديلاً لتحليل قائمة مصادر الأموال واستخداماتها وهو يقوم على أساس تحديد التدفقات النقدية التي تمت في المؤسسة خلال الفترة السابقة التي يشملها التحليل وذلك بتقسيم هذه التدفقات إلى ثلاث مجموعات هي: التدفقات النقدية من عمليات التشغيل، التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار والتدفقات النقدية من عمليات التمويل وميزة هذا التحليل تركيزه على التدفقات النقدية على عكس القوائم المالية وأدوات التحليل الأخرى التي تركز على أساس الاستحقاق.

4- **التحليل المالي بالنسب (Ratio Analysis)**: يقوم هذا التحليل على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقاتها بعضها ببعض أو بالاستناد إلى معايير محددة بهدف الخروج بمعلومات عن مؤشرات وأعراض الظروف السائدة في المؤسسة موضوع التحليل.

- **<u>خطوات التحليل المالي:</u>** هناك خطوات محددة يستخدمها المحلل المالي في عمله و لعل أهمها الآتي:

- تحديد الغاية أو الهدف من التحليل وهذا يتعلق بقرار الإدارة حول ماهية العمل الذي تريده فهل تريد تقييم الأداء النهائي أم تريد إجراء تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية كما يحدث غالباً في البنوك على سبيل المثال عندما تريد منح قرض لأحد المنشآت أم يراد إجراء تحليل لإنتاجية العمل وغيرها من الأهداف.
- بعد ذلك يقوم المحلل بجمع المعلومات المطلوبة حسب نوع التحليل فإن كان التحليل تقييم الأداء النهائي فإن المحلل يقوم بجمع بيانات عن المصروفات والإيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي لها دور كبير في أداء المشروع مثل المبيعات أو الإنتاج.
- ثم ينتقل المحلل بعد ذلك إلى تحديد أدواته التي سوف يطبقها في عملية التحليل وهذا يتعلق طبعاً بالمستوى العلمي والفني للمحلل ومدى تجربته في مجال التحليل.
- هنا يقوم المحلل باستخدام البيانات ذات العلاقة من أجل الوصول إلى مؤشرات معينة يستفيد منها في عملية التحليل.
- بعد الوصول إلى مؤشر معينة يقوم بتحليل هذه المؤشرات في المستقبل.
- ينتهي المحلل بعد ذلك إلى كتابة استنتاجاته وتوصياته على شكل تقرير يقدم إلى الجهة التي طلبت التحليل.

تطرقنا في هذا المبحث إلى التحليل المالي بشكل عام، باعتباره من أهم الوسائل التي يتم من خلالها تحليل القوائم المالية لأي مؤسسة. وبين أهدافه وأدواته بالإضافة إلى ذلك خطواته التي نتبعها للقيام بعملية التحليل بأكثر دقة. كل هذا من أجل إعطاء تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الثاني.